

التقرير الاقتصادي لدولة الكويت

يونيو 2024 - غرفة تجارة وصناعة الكويت

تنويه

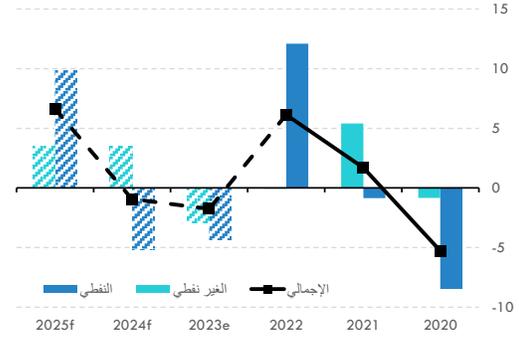
تقدم الإدارة الاقتصادية في غرفة تجارة وصناعة الكويت تقريراً اقتصادياً يتناول التطورات الحالية و توقعاتها للاقتصاد، والميزانية العامة، والحساب الجاري، والسياسة النقدية والائتمان، والتضخم. بالإضافة إلى توقعات لعدد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية الأخرى.

النقاط الرئيسية

- تشير تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لشهر يونيو إلى أن الناتج غير النفطي انكمش في عامي 2022 و2023، مع تأثير كبير في قطاعي التصنيع والتجزئة. وتُظهر مؤشرات ثقة الأعمال والمستهلكين الأخيرة بوادر انتعاش إيجابي بعد تحسن مستمر على مدى عدة أشهر.
- من المتوقع أن تستمر الكويت في تسجيل عجز مالي في عامي 2024 و2025 مع انخفاض أسعار النفط والنفقات الثابتة. سيظل رصيد الحساب الجاري في فائض في عام 2024، ولكنه سيتراجع تدريجياً مع توقع انخفاض أسعار النفط وزيادة الطلب على الواردات وخدمات السفر. في الوقت نفسه، اقدم التضخم في اسعار المستهلك بالتراجع، حيث زادت أسعار المستهلكين بنسبة 3.2% على أساس سنوي في مايو 2024، ومن المتوقع أن تنخفض أكثر في عام 2025.
- التوقعات المتوسطة الأجل للكويت إيجابية بفضل انتهاء الجمود السياسي. ومن المتوقع أن تعزز الإصلاحات الاقتصادية الجديدة والمشاريع التنموية الزخم الاقتصادي.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

في تحديثها لشهر يونيو 2024، قامت الإدارة المركزية للإحصاء بمراجعة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي، خاصة أرقام القطاعات غير النفطية. و وفقاً للمراجعة، انخفض الإنتاج غير النفطي لعام 2022 بنسبة طفيفة بلغت 0.1% على أساس سنوي، مقارنة بزيادة طفيفة بلغت 0.3% في الإصدار السابق. كما تُظهر التقديرات الأولية لعام 2023 تراجعاً مفاجئاً في الإنتاج غير النفطي بنسبة 2.9% على أساس سنوي.



الرسم البياني 1 - الناتج المحلي الحقيقي (نمو سنوي %)
المصادر: الإدارة المركزية للإحصاء وتقديرات غرفة تجارة وصناعة الكويت

و وراء الضعف كانت القطاعات الاقتصادية الرئيسية، مثل قطاع التصنيع الذي شهد تراجعاً ملحوظاً بنسبة 17.3% في عام 2023. كما سجل أيضاً قطاع التجارة بالجملة والتجزئة وقطاع البناء انخفاضاً بنسبة 2.8% و 0.8% على التوالي بعد مكاسبهما القوية في عام 2022. وتُظهر المراجعات الأخيرة حجم تأثير تضخم أسعار السلع وارتفاع أسعار الفائدة على المنتجين.

ومع ذلك، تشير المؤشرات ذات التردد العالي إلى تحسن الأوضاع الإقتصادية في عام 2024. وفقاً لمسح مؤشر مديري المشتريات لشركة S&P في الكويت، تسارعت معدلات النمو في الإنتاج والطلبات الجديدة، واستمرت ثقة الأعمال في التحسن في مايو 2024. حيث كانت قوة ظروف التشغيل في أفضل حالاتها منذ بدء مسح مؤشر مديري المشتريات في سبتمبر 2018. وقد تحسن أداء القطاع غير النفطي الآن لمدة 16 شهراً متتالية.

هذا التحسن إنعكس أيضاً على المستهلكين، الذين وصلوا تعزيز ثقتهم على مدى الأشهر السبعة عشر الماضية، مدفوعين بتحسن الظروف الاقتصادية المحلية وتفاؤل أكبر بشأن الأداء الاقتصادي المستقبلي. و استقر متوسط مؤشر الثقة الاستهلاكية لأراً لمدة 3 أشهر عند 113 في مايو 2024، بزيادة 11 نقطة عن العام الماضي، مما يشير إلى اتجاه إيجابي في معنويات المستهلكين.

نظراً للأداء القوي، نتوقع أن يتوسع القطاع غير النفطي بنسبة 3.5% في عامي 2024 و2025.

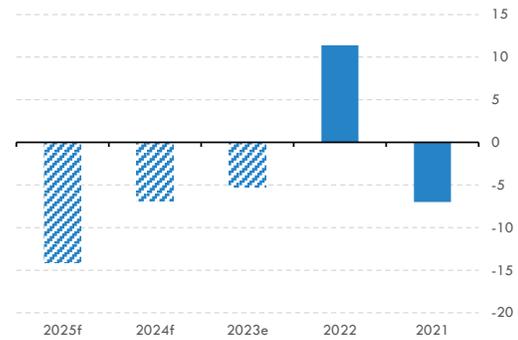
فيما يتعلق بالقطاع النفطي، لم يتغير الكثير منذ أن حدثنا تقريرنا في ديسمبر، حيث لا تزال تخفيضات إنتاج أوبك تحد من إنتاج الكويت. خلال اجتماعهم الأخير في مايو 2024، وافقت أوبك على تمديد خفض قدره 1.65 مليون برميل يوميًا، والذي تم الإعلان عنه في أبريل 2023، حتى نهاية عام 2025. كما قررت تمديد خفض قدره 2.2 مليون برميل يوميًا، أعلن في نوفمبر 2023، حتى سبتمبر 2024، ثم تقليصه تدريجيًا على مدار اثني عشر شهرًا. وبالتالي، من المتوقع أن ينخفض إنتاج النفط بنسبة 0.9% على أساس سنوي في عام 2024 قبل أن يرتفع بنسبة 6.6% في عام 2025.

الميزانية المالية العامة

أظهرت النتائج الشهرية الأخيرة الصادرة عن وزارة المالية أن المالية العامة للدولة تسير نحو عجز مالي متوقع في السنة المالية 24/2023، وذلك نتيجة انقعات غير اعتيادية وتراجع إيرادات النفط. واعتبارًا من يناير 2024، بلغ الرصيد الصافي -1.1 مليار دينار كويتي (-2.2% من الناتج المحلي الإجمالي). وتتوقع أن ينتهي العجز في السنة المالية 24/2023 عند -5.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي الوقت نفسه، تتوقع الميزانية الصادرة حديثًا للسنة المالية 25/2024 عجزًا آخر بسبب تراكم الإنفاق الجاري وانخفاض المحصلات النفطية. تقدر الميزانية الرسمية العجز المالي بنحو 5.9 مليار دينار كويتي (-11.5% من الناتج المحلي الإجمالي) بناءً على افتراض متحفظ ل 70 دولارًا للبرميل.

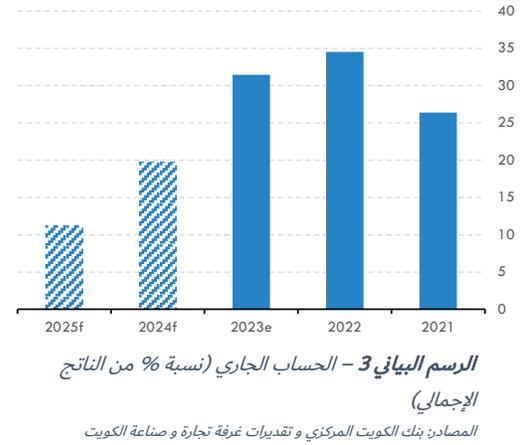
وبالمثل، تتوقع عجز للسنة المالية 25/2024 وأن يبقى الوضع كذلك في السنة المالية 26/2025. وذلك مبني على انخفاض أسعار النفط وثبوت مستوى الإنفاق. حيث نتوقع أن تنخفض أسعار نفط خام التصدير الكويتي (KEC) إلى 75 دولارًا للبرميل في السنة المالية 25/2024 وإلى 59 دولارًا في السنة المالية 26/2025.



الرسم البياني 2 - الميزان المالي بعد تحويلات صندوق الأجيال القادمة (نسبة % من الناتج الإجمالي)
المصادر: وزارة المالية و تقديرات غرفة تجارة و صناعة الكويت

الحساب الجاري

تظل توقعاتنا بشأن رصيد الحساب الجاري ثابتة. ما زلنا نتوقع أن يبقى في فائض في عامي 2024 و2025، حيث يسجل 19.7% و11.3% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. سيعوض نمو الواردات، بدعم من الاستهلاك المحلي القوي، بصادرات النفط على الرغم من انخفاض الأسعار العالمية، مما يسهم في تحقيق فائض في الميزان التجاري. من المتوقع أيضًا أن تزيد النفقات على الخدمات مثل السفر والنقل وتحويلات العمال الوافدين. ومع ذلك، سيتم تعويض هذه النفقات بالدخل الاستثماري المتين للكويت.



الائتمان والسياسة النقدية¹

بدأ الإقراض التجاري في الانتعاش، مدفوعًا بتحسّن مؤشرات الأعمال والمستهلكين. اعتبارًا من أبريل 2024، تسارع نمو الائتمان ليصل إلى 5.5% على أساس سنوي، مقارنة بـ 2.1% في نهاية عام 2023. وشهدت زيادات في كل من الإقراض التجاري وإقراض الأسر. نما الائتمان التجاري بنسبة 4.5% على أساس سنوي بفضل النمو القوي في الاقتراض بقطاعي التجارة والبناء. من ناحية أخرى، نما الاقتراض للأسر بنسبة 2.5% بفضل تسارع الإقراض في القروض الاستهلاكية، بينما توسعت قروض الإسكان بوتيرة ثابتة. يتلاشى تأثير ارتفاع أسعار الفائدة تدريجيًا، لكن الضغوط لا تزال قائمة.



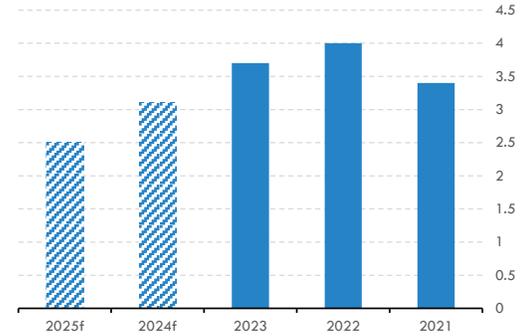
كان آخر رفع لأسعار الفائدة في الكويت في يوليو 2023. يواصل البنك المركزي الكويتي استخدام المرونة التي توفرها سلة العملات للحفاظ على فارق مع معدل الفائدة الفيدرالي. اعتبارًا من أبريل 2023، بلغ معدل السياسة النقدية في الكويت 4.25% بينما استقر معدل الفائدة الفيدرالي عند 5.375%.

¹ تمت مراجعة بيانات الائتمان التابعة لـ بنك الكويت المركزي في أغسطس 2021. وبالتالي، تقتصر المقارنات التاريخية لنسب النمو السنوي على الفترة من أغسطس 2022 فصاعدًا.

المتوقع أن يحتفظ الفيدرالي بمعدلات الفائدة ثابتة في عام 2024، رغم أن الأسواق تتوقع خفضاً محتملاً في النصف الثاني من عام 2024.

التضخم

تشهد الزيادة في أسعار المستهلكين استقراراً تدريجياً مقارنة بعام 2023. اعتباراً من مايو 2024، استقر نمو أسعار المستهلكين عند 3.2% على أساس سنوي، مقارنة بمتوسط قدره 3.6% في عام 2023. وقد ساهم تباطؤ نمو أسعار الإسكان (1.2% على أساس سنوي) في تخفيف الزيادة الكبيرة في أسعار المواد الغذائية (6.6% على أساس سنوي) التي تزامنت مع شهر رمضان المبارك. في الوقت نفسه، ظل التضخم الأساسي (باستثناء الغذاء والإسكان) ثابتاً عند 3.2% على أساس سنوي، متراجفاً من أعلى مستوياته في نوفمبر البالغ 3.5%.



الرسم البياني 5 - نسبة التضخم (متوسط التغيير السنوي)
المصادر: الإدارة المركزية للإحصاء و تقديرات غرفة تجارة و صناعة الكويت

من المتوقع أن يعود التضخم السعري إلى مستواه المعتاد، ولكن بشكل تدريجي أكثر مما كان متوقعاً، حيث يتراجع إلى 3.1% في عام 2024 و 2.7% في عام 2025. وسيأتي هذا الانخفاض نتيجة لزيادة تأثير تباطؤ التضخم العالمي مع تلاشي تأثير العوامل المحلية.

النظرة المستقبلية

تحسنت التوقعات المتوسطة الأجل للكويت بعد تعديها فترة من الجمود السياسي، التي أدت إلى خضوع مجلس الأمة لأربع انتخابات برلمانية في نفس عدد من السنوات. و رداً لتلك الاضطرابات، قرر أمير الكويت تعليق البرلمان لمدة لا تزيد عن أربع سنوات لتهدئة الوضع السياسي وتعزيز الزخم الاقتصادي.

والياً، تستغل السلطة التنفيذية هذه الفرصة لإعداد خطة عمل اقتصادية لتبسيط المشاريع التنموية الجارية وتسريع وتيرة الإصلاح. ويركز مجلس الوزراء على تنفيذ إصلاحات مالية كانت تُعترض من قبل البرلمان، والتي تشمل فرض ضرائب جديدة على التبغ والمشروبات السكرية، وزيادة الرسوم على مختلف الخدمات الحكومية، والموافقة على مسودة ميزانية السنة

المالية 2024/2025 التي تنتهي في مارس 2025. كما تُجرى مناقشات حول إمكانية تنفيذ ضريبة دنيا على دخل الشركات الكبرى وتميرير قانون إصدار الديون.

بالإضافة إلى ذلك، يعمل مجلس الوزراء على تقليل العقبات البيروقراطية التي تعيق المشاريع التنموية الحالية. وقد تم مؤخرًا ملء المناصب الشاغرة في مجالس إدارة العديد من الهيئات العامة ودمج الكيانات العامة لضمان التشغيل السلس وتنفيذ المشاريع بكفاءة.

تلقت وكالات التصنيف الدولية والمجتمع التجاري المحلي هذه التطورات بإيجابية. حيث رحبت وكالة S&P بهذه التغييرات وتتوقع أن تسرع وتيرة الإصلاح. وقد أكدت الوكالة تصنيفها عند A+ مع نظرة مستقبلية مستقرة. في الوقت نفسه، دعم الصناعيون المحليون خطة الحكومة، معربين عن أملهم في أن تفتح الباب أمام الإنفاق العام المحفظ الذي طال انتظاره.

توقعات الاقتصاد الكويتي (يونيو 2024)

2020 20/21	2021 21/22	2022 22/23	2023 23/24 تقديرات	2024 24/25 توقعات	2025 26/25 توقعات	السنة السنة المالية الوحدة	المؤشر
-5.3	1.7	6.1	-1.8	-0.9	6.6	على أساس سنوي (%)	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي *
-8.5	-0.9	12.1	-4.3	-5.2	9.8	على أساس سنوي (%)	نمو الناتج المحلي النفطي الحقيقي *
-0.8	5.4	-0.1	-2.9	3.5	3.5	على أساس سنوي (%)	نمو الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي *
2.63	2.59	2.83	2.71	2.57	2.81	مليون برميل في اليوم	انتاج النفط الخام و مكثفات الغاز (المتوسط اليومي)
32,924	42,766	55,985	50,288	52,474	50,668	مليار دينار كويتي	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي *
40.1	70.6	101.5	84.3	79.1	61.6	\$ برميل	سعر النفط الكويتي (المتوسط السنوي)
43.7	80.1	97.2	84.4	75.2	59.0	\$ برميل	سعر النفط الكويتي (متوسط السنة المالية)
79.8	77.3	74.2	90.0	85.5	79.5	\$ برميل	سعر التعادل المالي للنفط **
-10.8	-3.0	6.4	-2.6	-3.6	-7.1	مليار دينار كويتي	الميزان المالي (دون أي تحويل لاحتياطي الأجيال القادمة)**
-32.7	-7.0	11.5	-5.2	-6.9	-14.1	% الناتج المحلي الإجمالي	
4.4	26.4	34.5	31.4	19.7	11.3	% الناتج المحلي الإجمالي	الحساب الجاري
2.1	3.4	4.0	3.6	3.1	2.7	على أساس سنوي (%)	نسبة التضخم (متوسط السنة)

المصدر: المصادر الرسمية و تقديرات غرفة تجارة و صناعة الكويت

*تقديرات حيث لا يوجد بيانات سنوية رسمية بعد 2022

** للسنة المالية

تنويه هام: تضمن هذا التقرير مجموعة من التحليلات والتوقعات والآراء المستندة الى مجموعة من البيانات والمعلومات والتحليلات المأخوذة من مصادر مختلفة متاحة للاطلاع العام، وقد بذلت غرفة تجارة وصناعة الكويت كل العناية اللازمة والمعقولة للتأكد من مدى دقتها وعدم احتوائها على أي خطأ أو نقص، وهي تخلي مسؤوليتها عن ضمان صحتها التامة. جميع البيانات والمعلومات والتحليلات والتوقعات والآراء الواردة في هذا التقرير تعكس الواقع بتاريخ اعداده، وهي بالتالي عرضة للتبديل والتنقيح في ضوء المتغيرات المستقبلية، ولا يقع على الغرفة في هذا الشأن أي التزام بإشعار أي من المطلعين عليها او المستفيدين من محتواها. كل ما ورد في هذا التقرير يمثل نتيجة محتملة حرصت غرفة تجارة وصناعة الكويت على بذل العناية للتأكد من صحتها ودقتها، فأبي طباعة أو نسخ أو توزيع -كلي أو جزئي- لما تضمنه هذا التقرير، لا يحقل الغرفة أي مسؤولية اتجاه أي من الأفراد أو الجهات العامة أو الخاصة.